

Distr.: General
29 April 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والأربعون

15 حزيران/يونيه - 3 تموز/يوليه 2020

البندان 2 و 3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير

المفوضية السامية والأمن العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تشكل تحدياً غير مسبوق للبشرية جمعاء، وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة والذكرى المئوية لعصبة الأمم، تناشد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي في هذا التقرير أن يجدد التزامه الجماعي بالعمل على إيجاد حلول متعددة الأطراف للمشاكل العالمية، وتحقيق التضامن والتعاون الدوليين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وبالمثل، تدعو المفوضية السامية جميع الدول إلى إعادة تأكيد التزامها بعالمية حقوق الإنسان؛ وتدعو الدول على نطاق جميع النظم السياسية والاقتصادية إلى الالتزام المشترك باحترام حقوق الإنسان كافة - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.

* أتفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروفٍ خارجة عن سيطرة مقدّمه.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-06161(A)



* 2 0 0 6 1 6 1 *

أولاً - مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان في القرار 3/41، المؤرخ 11 تموز/يوليه 2019، إعداد تقرير بشأن ما تضرع به المفوضية من أعمال في سياق تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، واقتراح السبل الممكنة لمواجهة التحديات التي تواجه تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية.

ثانياً - التعاون الدولي والإطار المعياري لحقوق الإنسان

2- التعاون الدولي من شأنه أن يساعد على إعمال حقوق الإنسان. ووفقاً للمادة 1(3) من ميثاق الأمم المتحدة، فإن أحد المقاصد الأساسية للمنظمة هو "تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين". وفي المادتين 55 و56 من الميثاق "يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة" بغية تحقيق المقاصد المنصوص عليها في الميثاق، ويشمل ذلك "أن يشجع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين". وينعكس ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعترف في المادة 22 بدور التعاون الدولي في إعمال حق كل فرد في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنمية شخصيته بحرية.

3- كما أن الدور الحاسم للتعاون الدولي في إعمال حقوق الإنسان معترف به كذلك في العديد من معاهدات حقوق الإنسان. ويدعو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تقديم المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، كوسيلة لتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 1(2)). وتناولت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية هذا الحكم بالتفصيل في تعليقها العام رقم 3(1990) بشأن التزامات الدول الأطراف، فأقرت اللجنة بأن التعاون الدولي من أجل التنمية، وبالتالي لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو التزام يقع على جميع الدول. ويعترف العهد أيضاً بأهمية التعاون الدولي القائم على الموافقة الحرة في سياق إعمال الحق في مستوى معيشي لائق وفي التحرر من الجوع (المادة 11). وعلاوة على ذلك، تشجع اللجنة التعاون الدولي في الميدانين العلمي والثقافي (المادة 15(4)). كما تعترف معاهدات حقوق الإنسان الأخرى، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بأهمية التعاون الدولي من أجل إعمال حقوق الإنسان.

4- ووفقاً للمادة 3(1) من إعلان الحق في التنمية، تضطلع الدول بالمسؤولية الرئيسية عن توفير الظروف الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية وهي ملزمة بالتعاون فيما بينها لتحقيق تلك الغاية. ويتطلب ذلك الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول (المادة 3(2)). ومن واجب الدول أيضاً أن تتعاون على ضمان التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية (المادة 3(3)). وينبغي للدول أن تستوفي حقوقها وتؤدي واجباتها على نحو يعزز إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع كذلك على مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها (المادة 3(3)).

5- ويهدف إعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي اعتمدته المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام 1993، إلى "تحقيق تقدم جوهري في المساعي الخاصة بحقوق الإنسان بواسطة مجهود متزايد ومتواصل في مجال التعاون والتضامن الدوليين" (الديباجة). وكرر المؤتمر العالمي تأكيد أن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان أمر أساسي لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة بالكامل (الجزء الأول، الفقرة 1). كما كرر تأكيد أنه ينبغي للدول أن تتعاون على ضمان تحقيق التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية، وأن إحراز تقدم دائم نحو أعمال الحق في التنمية يتطلب سياسات إنمائية فعالة على الصعيد الوطني، فضلاً عن علاقات اقتصادية منصفة وبيئة اقتصادية مواتية على الصعيد الدولي (الجزء الأول، الفقرة 10). وعلاوة على ذلك، سلّم بأن جميع حقوق الإنسان عالمية ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة وأن على المجتمع الدولي أن يتعامل مع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي على نحو يتوخى فيه الإنصاف والتكافؤ، على قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام (الجزء الأول، الفقرة 5). كما تقوم ولاية مجلس حقوق الإنسان على المبادئ نفسها (قرار الجمعية العامة 251/60 وقرار المجلس 1/5).

ثالثاً- أطر السياسات والفرص الجديدة والناشئة

6- في الوقت الذي تواجه فيه البشرية التهديد المباشر بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، "نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى التضامن والأمل والإرادة السياسية والتعاون لكي نخرج سوياً من هذه الأزمة"⁽¹⁾. وتعزز هذه الأزمة أهمية التعاون الدولي.

7- والتعاون الدولي أساسي لتحقيق السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وقد شكلت التطورات السريعة والبعيدة المدى في مجالات النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتبادل المعلومات والأفكار والسلع والخدمات والهجرات الجماعية، فضلاً عن تزايد أوجه عدم المساواة، فرصاً وتحديات جديدة أمام أعمال حقوق الإنسان. إن الأزمات الاقتصادية والبيئية العالمية، بما في ذلك التهديدات الكبيرة الناجمة عن تغير المناخ، والتغيرات التحولية في التركيبة السكانية العالمية، وصعود النزعة القومية والشعبوية التي تقوض المثل الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان، تدعو إلى استجابات عالمية جماعية وشاملة.

8- وفي حين تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تعزيز التنمية المستدامة، فإن الهياكل والعمليات والنتائج في عالم مترابط ومعولم تتأثر تأثراً عميقاً بالسياسات والتطورات الدولية على نحو يتجاوز حدود الدول. ويؤكد إعلان الحق في التنمية واجبات الدول في التعاون من أجل النهوض بالتنمية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويقع على عاتق الدول أيضاً واجب أن تتخذ، فرادى ومجموعة، خطوات لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير أعمال الحق في التنمية إعمالاً تاماً (المادة 4(1)). وعلى وجه الخصوص، يجب على الدول أن تتخذ إجراءات مستدامة من أجل تحقيق تنمية أسرع للبلدان النامية. ويعد التعاون الدولي الفعال ضرورياً لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتعزيز تنميتها الشاملة (المادة 4(2)).

9- وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، دعت الجمعية العامة إلى إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، مشددة على الأهمية الحاسمة للتعاون الدولي من أجل تحقيق خطة

(1) الأمم المتحدة، "المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي: الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19"، آذار/مارس 2020، الصفحة 2. متاح على الرابط:

www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_report_socio-economic_impact_of_covid19.pdf

عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. فهذه الخطة ذات أهداف وغايات عالمية تشمل العالم أجمع، ببلداته المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وبناء على ذلك، يتعين تنفيذها بطريقة غير انتقائية وتتسق مع حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

10- وفي خطة عام 2030، التزمت الجمعية العامة كذلك بعدم ترك أحد خلف الركب وبالسعي إلى الوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب. ويقوم هذا الالتزام على الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيؤدي التنفيذ الفعال للهدف 17 إلى النهوض بإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية (A/HRC/42/29، الفقرات 29-68). وسيساعد كذلك على معالجة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وعدم التماثل فيما بينها تمشياً مع الهدف (A/HRC/39/18 10، الفقرات 53-56). ولا يمكن تنفيذ الهدف 17 تنفيذاً كاملاً إلا من خلال زيادة الالتزام السياسي، ووضع استراتيجيات مبتكرة جديدة لتعبئة الموارد، والالتزام القوي بالتعاون الدولي (A/HRC/41/21، الفقرة 84). ومثلما أبرزت استجابة الأمين العام لجائحة فيروس كورونا، لا بد من إقامة شراكات للتعبيل باستجابة عالمية موحدة من أجل "إعادة البناء على نحو أفضل" على أساس التضامن العالمي والمسؤولية المشتركة. واعتمد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقد في أيلول/سبتمبر 2019، إعلاناً سياسياً (قرار الجمعية العامة 4/74)، أطلقت فيه الجمعية العامة استجابة طموحة ومعالجة وتعهدت بجعل العقد المقبل عقداً من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة⁽²⁾.

11- وتستند خطة عام 2030 إلى خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي تناولت فيه الجمعية العامة بالتفصيل الدور الحاسم للشراكة العالمية من أجل التنمية. وفي خطة عمل أديس أبابا، التزمت الدول الأعضاء باحترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وأشارت إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة "الحماية والاحترام والانتصاف" وغيره من المعايير ذات الصلة. وعُقد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في أيلول/سبتمبر 2019 لإعادة تأكيد الدعوة إلى اتخاذ إجراءات جماعية لتنشيط النمو والتصدي للتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، وللتشجيع على مواءمة الاستثمار العام والخاص مع خطة عام 2030، وتشجيع المبادرات الجديدة والمبتكرة التي تستهدف سد الثغرات في تمويل التنمية المستدامة⁽³⁾.

12- وتستند خطة عام 2030 أيضاً إلى الاعتراف بأن التقدم كان متفاوتاً، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في الوقت الذي تجدد فيه الدول التزامها بالتعاون الدولي من أجل البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لهذه المجموعات من البلدان. وكررت الدول تأكيد التزامها بتنفيذ الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة، بما فيها إعلان وبرنامج عمل اسطنبول، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وكررت تأكيد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

13- وفي وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التزمت الجمعية العامة بتعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساواة في الوصول إلى نظم العدالة، وتدابير مكافحة الفساد وكبح التدفقات المالية غير

(2) انظر الرابط: <https://sustainabledevelopment.un.org/sdgsummit>.

(3) انظر الرابط www.un.org/esa/ffd/ffdialogue/ و A/74/559.

المشروعة. وشجعت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ميدان التعليم بغية تعزيز قدرات البلدان النامية على القضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، وإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة أعلى. وطلبت أيضاً إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعزز دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

14- وقد عزز الأمين العام جميع الأطر المعيارية والسياساتية المذكورة أعلاه في منشوره المعنون "أسمى التطلعات: الدعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"⁽⁴⁾، وفي التقرير المعنون "المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي: الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)".

رابعاً- تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

ألف- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

15- تضطلع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بدور متعدد الأوجه بوصفها الجهة المسؤولة في منظومة الأمم المتحدة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتدعم المفوضية، من خلال عملها في مقرها ومكاتبها الإقليمية والقطرية وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بناء القدرات على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني في إطار نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهي تقدم الدعم لآليات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك الولايات المتعلقة بلجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق وبرامج العدالة الانتقالية. وتساهم المفوضية أيضاً في العمل على نطاق المنظومة، بما في ذلك عن طريق رئاسة هيئات التنسيق أو المشاركة في رئاستها. وتتواصل مع إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام في تنفيذ سياسات حقوق الإنسان المرتبطة بعمليات السلام. وتقدم الفقرات من 16 إلى 23 أدناه أمثلة مختارة على عمل المفوضية خلال العام الماضي على الصعيد العالمي، بهدف تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان.

16- وتشجع المفوضية على إدماج حقوق الإنسان في السياسات والمذاهب والأطر الإنمائية، بما في ذلك في التحليل الاستراتيجي والبرمجة ودعم السياسات والدعوة على جميع المستويات. وواصلت المفوضية تعميم مراعاة حقوق الإنسان من خلال فريق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومن خلال المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على الصعيد المحلي. وفي فريق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، شاركت المفوضية في رئاسة فرقة العمل المعنية بعدم ترك أحد خلف الركب، وحقوق الإنسان، وجدول الأعمال المعياري، وأسهمت في مختلف مسارات العمل، ولا سيما فيما يتعلق بقيادة المنسقين المقيمين في مجال حقوق الإنسان، ونشر مستشارين في مجال حقوق الإنسان، وقيام الأفرقة القطرية في تونس والكاميرون ونيبال بتجريب الدليل التنفيذي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتشترك المفوضية في قيادة عملية وضع أدوات عملية لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إدماج حقوق الإنسان في عمليات التنمية، ولا سيما الدليل التنفيذي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن عدم ترك أحد خلف الركب، ومجموعة التعلم المشتركة بشأن نهج

(4) انظر الرابط www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_Aspiration_A_Call_To_Action_For_Human_Rights_English.pdf

التعاون الإنمائي القائم على حقوق الإنسان من أجل مواءمته مع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

17- وواصلت المفوضية تعميم مراعاة الحق في التنمية، بما في ذلك من خلال البحث والدعوة والتوعية والتعاون. وفي إطار شراكة مع جامعة السلام والمعهد الدولي للصحة العالمية التابع لجامعة الأمم المتحدة، واصلت تقديم برنامج تدريب تفاعلي على الإنترنت بشأن أعمال الحق في التنمية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وحتى الآن، شارك في هذا البرنامج التدريبي 306 مشاركين من 116 بلداً. وقدمت المفوضية الدعم إلى رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية في تنفيذ ولاية مجلس حقوق الإنسان المتمثلة في وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية. ولهذا الغرض، عقدت اجتماعاً لفريق خبراء وضع مشروع اتفاقية سيقدمه الرئيس - المقرر إلى الفريق العامل في دورته الحادية والعشرين.

18- وتقيم المفوضية تعاوناً مثمراً مع المؤسسات المالية الدولية في إطار تنفيذ ولايتها. وفي هذا السياق، نشرت المفوضية "الفجوة الأخرى في الهياكل الأساسية: الاستدامة" ونشرتها، بما في ذلك من خلال المنتدى العالمي المعني بالسلوك المسؤول في مجال الأعمال التجارية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ووجهت المفوضية السامية رسالة مفتوحة إلى الدول الأعضاء في مجموعة الـ 20، أدت إلى اتفاق تاريخي في مؤتمر قمة مجموعة الـ 20 المعقود في عام 2019 في أوساكا، اليابان، بشأن إدراج المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان ضمن المبادئ الجديدة لمجموعة الـ 20 فيما يخص الاستثمار في الهياكل الأساسية الجيدة. وقامت المفوضية برصد مشاريع الهياكل الأساسية ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من المشاريع في عدة بلدان، بالشراكة مع الحكومات المعنية، وموولي المشاريع، والأعمال التجارية، والسلطات المنفذة. وانخرطت المفوضية في حوارات سياسية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من مؤسسات تمويل التنمية بشأن عملياتها لاستعراض سياسات الضمانات الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وأصدرت المفوضية مشروع دراسة مرجعية بشأن بذل العناية الواجبة، تقارن سياسات الضمانات التي تتبعها مؤسسات تمويل التنمية بالمعايير الواردة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتعاونت مع آليات المساءلة المستقلة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل وضع وتعزيز فعالية السياسات والإجراءات المتعلقة بالأعمال الانتقامية.

19- وتقوم المفوضية، من خلال مكاتبها القطرية، بتقديم الدعم المواضيعي والتقني إلى الكيانات المحلية، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والأعمال التجارية، لتنفيذ الخطط والسياسات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي مجال جهود التعاون الدولي، عقدت المفوضية عدة حلقات عمل للتعليم من الأقران في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مما أتاح فرصاً للحوار والتعاون. ومكنت حلقات العمل هذه من انخراط ممثلي قطاع الأعمال في حوار صريح وعملي بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في سياقات تشغيلية محددة. وعُقدت حلقات العمل في المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا في بانكوك وفي موسكو وبريتوريا. وفي سياق مشروع المفوضية السامية المعني بالمساءلة والانتصاف⁽⁵⁾، عُقدت المشاورة دون الإقليمية للجنوب الأفريقي التي شملت موزامبيق وجنوب أفريقيا وزمبابوي مع أصحاب الحقوق والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وشهدت مشاركة لجان حقوق الإنسان في هذه البلدان الثلاثة. وبالإضافة إلى

(5) انظر الرابط www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/ARP_II.aspx

ذلك، ركزت إحدى المشاورات على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الوصول إلى سبل الانتصاف عندما تتعرض حقوق الإنسان لأضرار بسبب الأعمال التجارية.

20- وفي المبادرة المعنونة "أسمى التطلعات: دعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"، يتوخى الأمين العام إيجاد عالم يمكن فيه لكل فرد أن يستفيد من التطور الجديد للعصر الرقمي، بما في ذلك من خلال التعاون. وعطفاً على تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي لعام 2019⁽⁶⁾، تشترك المفوضية في توجيه متابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتشارك في عدة جهود على نطاق المنظومة، بما في ذلك استراتيجيات الأمين العام بشأن التصدي لخطاب الكراهية. ومن أجل وضع توجيهات أوضح بشأن ما يتوقع من الشركات الخاصة في مجال حقوق الإنسان أثناء قيامها بتطوير ونشر التكنولوجيات الرقمية، أطلقت المفوضية مشروع B-Tech، وهو عملية شاملة ودينامية للحوار والتشاور والبحث من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان في الممارسات التجارية في مجال تطوير التكنولوجيا الرقمية وتطبيقها⁽⁷⁾.

21- وفي إطار شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، تسهم المفوضية في تقديم الدعم على نطاق المنظومة إلى الدول الأعضاء في سبيل تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومتابعته واستعراضه. وبالتالي، تدعم المفوضية التعاون والحوار القائمين على حقوق الإنسان على الصعد الدولي والإقليمي والثنائي بشأن الهجرة بجميع أبعادها ومن جانب جميع أصحاب المصلحة، من أجل حقوق ورفاه المهاجرين ومجتمعات المقصد والمنشأ والعبور.

22- وفي أعقاب إطلاق المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام 2017 لإطار "الإيمان من أجل الحقوق"، تتضمن مجموعة الأدوات ذات الصلة #Faith4Rights⁽⁸⁾، كما تم تنقيحها في عام 2019، نماذج أولية لوحات التعلم بين الأقران، تستكشف العلاقة بين الأديان والمعتقدات وحقوق الإنسان. وتعتبر مجموعة الأدوات القضاء على التعصب الديني وسيلة لتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وتترجم إعلان بيروت بشأن الإيمان من أجل الحقوق والتزاماته الـ 18 إلى برامج عملية للتعلم وبناء القدرات. وتقدم الوحدات الـ 18 أفكاراً ملموسة لتمارين التعلم أو مشاركة القصص الشخصية أو تقديم أمثلة ملهمة للتعبير الفني.

23- وتوفر المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إطاراً مؤسسياً للتنسيق والتعاون الإقليمي في السياسات الإنمائية والمسائل الأمنية في منطقة الساحل. وشاركت المفوضية في تعزيز التدخلات في مجال حقوق الإنسان في منطقة الساحل من خلال السعي إلى بناء الآليات والنظم والسياسات اللازمة لزيادة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في المنطقة. وتعزز المفوضية حقوق الإنسان وسيادة القانون بوصفهما الأسس الأساسية للسياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب من خلال المساعدة التقنية ومبادرات بناء القدرات، والرصد، والدعوة إلى الامتثال لحقوق الإنسان وتقديم التقارير عنها في سياق مكافحة الإرهاب.

1- المكاتب القطرية والإقليمية

24- للمفوضية 84 مكتباً في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك 17 مكتباً قطرياً، و12 عنصراً من عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام، و12 مكتباً إقليمياً، و37 مستشاراً في مجال حقوق

(6) انظر الرابط www.un.org/en/pdfs/DigitalCooperation-report-for%20web.pdf.

(7) انظر الرابط www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/ARP_II.aspx.

(8) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomReligion/Pages/FaithForRights.aspx>.

الإنسان تم نشرهم في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، و6 مكاتب أخرى. ويقدم هذا القسم أمثلة على عمل المفوضية على الصعيدين الإقليمي والقطري بهدف تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان.

25- وشاركت المكاتب الإقليمية للمفوضية في جنوب شرق آسيا وفي منطقة المحيط الهادئ في أسبوع المناخ لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظمت هذه المكاتب مناسبات جانبية بعنوان "الاحتياجات والثغرات المتعلقة بإدماج حقوق الإنسان في الإجراءات المتعلقة بالمناخ: التحديات والممارسات الجيدة"، بمشاركة أصحاب مصلحة متعددين، بمن فيهم ممثلو فيجي وجزر مارشال، ومفاوضو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وواصلت المفوضية قيادة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التعاون مع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك عن طريق تنظيم اجتماع ثانٍ للتواصل بشأن مجالات التعاون المحتملة ودعم أحداثها، ولا سيما التشاور بشأن أعمال الحق في التنمية. وشاركت المفوضية في وضع تحليلات قطرية مشتركة وعمليات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في إندونيسيا وبنغلاديش وتيمور - ليشتي والصين وماليزيا وملديف؛ ووضع مواد عن حقوق الإنسان، وخطة عام 2030، والاستعراضات الوطنية الطوعية؛ وترأست مناقشة عن الحق في المشاركة العامة وخطة عام 2030 في المنتدى الدولي المعني بالمشاركة العامة وإشراك أصحاب المصلحة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في بانكوك عام 2019.

26- وفي الاجتماع الثاني للإدارة العليا بين المفوضية ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، أجرى المشاركون تقييماً للعديد من أوجه التعاون ونظروا في الأولويات والطرائق المحتملة لزيادة التعاون.

27- وبالتعاون مع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي والكاميرون، عززت المفوضية قدرة الآليات الوطنية على الإبلاغ في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تدريب المدربين في بوروندي والكاميرون؛ وقدمت الدعم إلى الكاميرون في مجال تقديم التقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلى سان تومي وبرينسيبي في مجال تقديم التقارير بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وأعدت خلاصة للتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان المقدمة إلى غابون، أسفرت عن وضع خطة عمل.

28- وفي الكاميرون، نظمت المفوضية حلقة عمل لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، والمصالحة ومنع نشوب النزاعات، أسفرت عن وضع خريطة طريق للمشاركة مستقبلاً. ونظمت بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات حلقة عمل بشأن رصد أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعداد تقارير بشأنها لعدة جهات معنية، بما في ذلك المعهد الوطني للإحصاء. وحدد أصحاب المصلحة المؤشرات وأنشأوا منبراً للنهوض بها.

29- وتولت المفوضية تدريب موظفي منظمات المجتمع المدني في غابون على استراتيجيات حشد أصحاب الحقوق والدعوة إلى إشراك الفئات المهمشة في الحياة العامة. وفي بوروندي، نُظِم تدريب على حماية حقوق الإنسان في سياق الانتخابات لمنظمات المجتمع المدني والصحفيين والشباب. وأنشئت شبكة من مراقبي حقوق الإنسان لرصد انتخابات عام 2020. وفي بوروندي والكاميرون، أقامت المفوضية شراكات مع المجتمع المدني لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها والإبلاغ عنها، والدعوة في هذا الصدد.

30- وبدعم من المفوضية، عززت إسواتيني مشاركتها مع هيئات المعاهدات، وتتوج ذلك بإنشاء آليتها الوطنية المعنية بتقديم التقارير والمتابعة، في حزيران/يونيه 2019. وفي موريشيوس، أنشئت الآلية الوطنية لتقديم التقارير والمتابعة، وفقاً لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2012-2021، بدعم تقني من مكتب المفوضية الإقليمي للجنوب الأفريقي وبرنامج بناء قدرات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ودعمت المفوضية موريشيوس أيضاً في تقديم تقاريرها إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وفي إعداد تقريرها الوطني للاستعراض الدوري الشامل.

31- وبالتعاون مع اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، أعاد المكتب القطري للمفوضية في أوغندا إصدار كتيب يتضمن التوصيات المقدمة في الاستعراض الدوري الشامل للبلد في عام 2016، مع تسليط الضوء على صلاتها بأهداف التنمية المستدامة. وبالتعاون أيضاً مع اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، دعمت المفوضية الحكومة في تعزيز قدرة وزاراتها وإداراتها ووكالاتها على العمل مع هيئات المعاهدات وتنفيذ التوصيات التي قدمتها.

32- وعقب الدعوة التي تضطلع بها المفوضية والاتحاد الأوروبي منذ أمد طويل، اعتمدت غينيا خطة وطنية لحقوق الإنسان تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية. ووفرت المفوضية التدريب على النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء أهداف التنمية المستدامة والميزنة وجمع البيانات. وبناء على ذلك، التمسّت الحكومة المساعدة من المفوضية من أجل النهوض بالحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتعاونت المفوضية مع البرلمان على تعزيز الحيز المدني ومشاركة الجميع في الحياة العامة، ومنع العنف، ودعم سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي سياق قيادة حملات حقوق الإنسان المتعلقة بقضايا رئيسية، بما في ذلك زواج الأطفال، والزواج المبكر والقسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والاعتصاب، والعنف الجنسي، تمكنت من الوصول إلى 453 1 مستفيداً في 23 مدينة. واضطلعت المفوضية بتدريب 100 من موظفي القضاء وضباط الشرطة على التحقيق والإبلاغ القائمين على حقوق الإنسان، ودعمت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتقديم التقارير عن التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان ومتابعتها.

33- وفي ليبيريا، دعمت المفوضية وزارة العدل، التي تنسق عمل اللجنة المعنية بالآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة، والأمانة واللجنة التوجيهية لخطة العمل الوطنية الثانية لحقوق الإنسان (2019-2024)، التي أطلقت في كانون الأول/ديسمبر 2019. ووفرت المفوضية التدريب لأعضاء البرلمان في مجال حقوق الإنسان والمبادئ الجنسانية وساعدت لجنة إصلاح القوانين على تحديد القوانين التي لا تمتثل لمعايير حقوق الإنسان والتوصية بإدخال تعديلات عليها. وفي كانون الثاني/يناير 2020، أجرت المفوضية تحليلاً لقانون السلطة القضائية لعام 1972 ووجدت أن المحاكم ضعيفة فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية، مما أدى إلى مناقشة بشأن إجراء تعديلات. وقادت المفوضية أنشطة الفريق العامل الوطني لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي أعد، بتوجيه منها، تقرير فريق الأمم المتحدة القطري المعني بالاستعراض الدوري الشامل المتعلق بليبيريا. وبدأت المفوضية، مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وهيئات أخرى، الوساطة بين الحكومة ومجلس الوطنيين قبل الاحتجاجات السلمية في 7 حزيران/يونيه 2019.

34- وفي تونس، دعمت المفوضية فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تعميم نهج قائم على حقوق الإنسان عند قيام البلد بتنفيذ خطة عام 2030 وإعداد تقريره الوطني الطوعي عن أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، أُجري تحليل للصلوات بين أهداف التنمية المستدامة ومعاهدات حقوق الإنسان التي صدقت عليها تونس، وأضيف قسم عن عدم ترك أحد خلف الركب، مع تقديم

قائمة تشمل الفئات الضعيفة. وقامت المفوضية بتدريب موظفي فريق الأمم المتحدة القطري على دعم إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وضمان تعزيز المبادئ التوجيهية لاعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان وعدم ترك أحد خلف الركب. وبدعم من المفوضية، نظم المنسق المقيم حلقة عمل لرؤساء الوكالات بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، وتعميم الممارسات، والتحديات التي تواجه التنسيق بين الوكالات، وفرص إحراز تقدم.

35- وفي مدغشقر، دعمت المفوضية الخطط والسياسات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخطة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. وساعدت المفوضية البرلمان والسلطة القضائية، وأيدت إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وعملت على بناء القدرات بين أصحاب الحقوق، ولا سيما الفئات الضعيفة، بما في ذلك تحسين مشاركتهم في السياسات الإنمائية وصنع القرار وعملية المصالحة. وفي إطار صندوق بناء السلام، ساهمت المفوضية في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن في مدغشقر. وقامت بالتوعية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامتثال لحقوق الإنسان في مجال استغلال الموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، دعمت المفوضية موظفي الدولة المسؤولين عن التصاريح الاجتماعية والبيئية لشركات التعدين والنفط والوقود الزراعي؛ والمجتمعات المحلية، بما في ذلك من أجل وضع ميثاق لإدماج معايير حقوق الإنسان في السياسات القطاعية؛ وعن طريق إنشاء مرصد مستقل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

36- وفي كولومبيا، أقامت المفوضية شراكات مع مكتب أمين المظالم بشأن حقوق المرأة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمجموعات الإثنية. كما تعاونت مع المدعي العام فيما يتعلق بحالة الشعوب الأصلية في بوتومايو، المعرضة لخطر الإبادة المادية والثقافية. وقدمت المشورة إلى النائب العام والمدعي العام وأمين المظالم بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء محاربة الفساد. وساهمت المفوضية، بالشراكة مع المجلس الرئاسي، في خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقدمت الدعم إلى وزارة المناجم والطاقة لتنفيذ سياسة هذا القطاع في مجال حقوق الإنسان، وساعدت مؤسسات تجارية مثل إيكوبترول، ونستله، وإمبريساس بوبليكاس دي ميديلين، وأميرسور على زيادة مراعاة حقوق الإنسان في عملياتها. ودعمت المفوضية الوكالة الوطنية للأراضي من أجل إدماج المعايير الدولية في الإصلاح الريفي، ولا سيما حق المزارعين والمجتمعات الإثنية في الأرض والإقليم. وقدمت المفوضية المساعدة فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي والشؤون الإثنية وحيارة الأراضي، بما في ذلك لشعب نوكان ماكو في غوايفاري وشعب باري في كاتاتومبو. وهي تدعم شراكة بين وزارتي البيئة والزراعة والصندوق العالمي للطبيعة من أجل وضع خطة لاستخدام الأراضي وإدارتها في إقليم مجلس جماعة ألتو ميرا وفرونثيرا. ودعمت المفوضية السلطات الحكومية للمجتمعات المنحدرة من أصول أفريقية بغية حماية حقوقها الإقليمية ونوعية البيئة في المناطق التي توجد فيها نزاعات نتيجة لنزع ملكية الأراضي والتلوث الناجم عن المشاريع الضخمة للصناعة الزراعية. كما قدمت الدعم لسلطات مجالس المجتمعات المحلية للسود في شمال كاوكا.

37- وتعاونت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا مع مجلس أوروبا، وبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والبعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي. وساعد ذلك على مضاعفة آثار الدعوة التي تقوم بها وعلى إعداد أدوات لتحسين الرصد. وعززت البعثة دعوتها من خلال التعاون مع السفارات والتشاور مع منظمات المجتمع المدني بشأن الاتجاهات والتحديات الناشئة.

2- دمج حقوق الإنسان في السياسات الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

38- مثلما ذكر الأمين العام، "عند اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية، تكون النتائج أكثر استدامة وقوة وفعالية. وهذا هو السبب في أن حقوق الإنسان تتخلل خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتستند أهداف التنمية المستدامة الـ 17 إلى الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن الحق في التنمية" ("أسمى التطلعات"، الصفحة 4).

39- وفي إطار تعميم مراعاة حقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، عملت المفوضية مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والدول الأعضاء والمجتمع المدني في إسواتيني وإثيوبيا والأرجنتين وأوروغواي وأوغندا وبنغلاديش والبوسنة والهرسك وبيلاروس وتونس وتيمور - ليشتي والجزر البهاما وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزمبابوي والكاميرون وكومبوديا وليبيريا وملديف ونيبال. وقدمت الدعم بشأن استخدام أوجه الترابط بين خطة عام 2030 وحقوق الإنسان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والنهوض في الوقت نفسه بحقوق الإنسان، بما في ذلك في إطار التحليل القطري المشترك وعمليات إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وقدمت المفوضية إرشادات بشأن إدماج حقوق الإنسان في الاستعراضات الوطنية الطوعية لجميع البلدان الـ 51 التي وقعت على الاستعراض في عام 2020 واستجابت لعدة طلبات للتعاون التقني في هذا الصدد⁽⁹⁾.

40- وشاركت المفوضية وآليات حقوق الإنسان في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019، واجتماعات أفرقة الخبراء التحضيرية والمنتديات الإقليمية، وقدمت إسهامات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020، وشاركت في المنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة لعام 2020، وتعتزم زيادة مشاركتها مع تقدم الأعمال التحضيرية الرفيعة المستوى للمنتدى السياسي لعام 2020. وطوّرت المفوضية أدوات، شملت نظم لإدارة المعلومات من أجل التوصيات، ومؤشرات في مجال حقوق الإنسان لدعم الجهود الوطنية. وقد أصبح المؤشر العالمي لحقوق الإنسان، وهو قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت مصممة لتيسير الوصول إلى التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، أداة مفيدة للغاية لتقديم لمحة عامة عن التوصيات التي يمكن البحث فيها من جانب البلدان والأشخاص المتضررين حسب مواضيع حقوق الإنسان، وهي مرتبطة بأهداف وغايات التنمية المستدامة.

41- وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 24/37، عُقد الاجتماع الثاني بين الدورات للحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة عام 2030 في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، بشأن موضوع "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة". وعلى نحو ما لوحظ في التقرير الموجز (A/HRC/43/33)، فقد أبرز الاجتماع الأهمية المحورية التي توليها الأمم المتحدة لخطة عام 2030 والتنمية المستدامة؛ والعلاقة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة التي لا يمكن تجزئتها ويعزز كل منها الآخر؛ والحاجة الهامة للغاية إلى نهج قائم على حقوق الإنسان. كما سلّط الضوء على الأهمية المحورية للحق في التنمية، وكذلك على قيمة التعاون الدولي والإقليمي وتعبئة الموارد المالية وغيرها من الموارد، بما في ذلك من القطاع الخاص.

42- وأشار المشاركون في الاجتماع إلى الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي دعا إلى التعجيل بالعمل على جميع المستويات، وإشراك جميع أصحاب المصلحة. وتطلب ذلك البحث المتضافر عن حلول دائمة وسد الثغرات المنهجية في التنفيذ، مما يستلزم التعاون

(9) انظر الرابط www.ohchr.org/EN/Issues/SDGS/Pages/2020VoluntaryNationalReviews.aspx.

الدولي. وتناول المشاركون السياسات والممارسات والآليات والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعد القطري ودون الوطني والمدن والتعاون الدولي. وأكد العديد من المشاركين قيمة إدماج حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى أوجه التآزر بينها، وتبادلوا الآراء بشأن التدابير المتخذة على الصعيد الوطني. وشمل ذلك نُهج تغيير النظم؛ ومجالس التنمية المستدامة، ومجالس حقوق الإنسان، ولجان الإعلام، ومنتديات أصحاب المصلحة، والبرامج الناجحة في مجال أهداف التنمية المستدامة، ونظم التتبع على الإنترنت. وأبرزت الحاجة إلى المشاركة الهادفة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁰⁾.

3- تعزيز دور البرلمانات

43- عقدت المفوضية، بالشراكة مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية، حلقة عمل تهدف إلى تعزيز قدرة البرلمانيين على المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل. وشارك في المجموع 14 عضواً من برلمانات بوركينا فاسو وبوروندي ورومانيا وسويسرا وغابون وفرنسا ومالي والمغرب. ونُظمت دورة أخرى مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية لأعضاء البرلمانات من البلدان التي جرى استعراضها في الدورتين الثلاثين والحادية والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

44- وعُقدت في جنيف حلقة دراسية مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان، بعنوان "المشاركة البرلمانية في مجال حقوق الإنسان: تحديد الممارسات الجيدة وفرص العمل الجديدة"، شارك فيها أكثر من 90 برلمانياً من 36 بلداً. وتبادل المشاركون أمثلة على المشاركة البرلمانية في مجال حقوق الإنسان والآليات ذات الصلة، وشددوا على أهمية الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية في توجيه ودعم البرلمانات في هذه المهام.

4- كفاءة وجود قضاء قوي ومستقل

45- تسعى المفوضية إلى تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الرئيسيين على تعزيز وحماية حقوق الأفراد في مجال إقامة العدل، ووضعهم في صميم نظم العدالة، وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع. وتقدم المفوضية دعماً يشمل القضاة والمحامين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في سياق تنفيذ توصيات حقوق الإنسان، بناءً على طلب الدول الأعضاء. وفي كمبوديا، استضافت المفوضية مؤتمراً وطنياً للقضاة والمحامين وموظفي السجون بهدف تحسين الشفافية والاتصال في النظام القضائي. وفي تيمور - ليشتي، قدمت المفوضية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برامج لبناء قدرات الجهاز القضائي والشرطة والجيش.

46- وتشارك المفوضية في جهة التنسيق العالمية بشأن سيادة القانون، التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من شركاء آخرين في الأمم المتحدة. وتجري جهة التنسيق العالمية هذه تقييمات مشتركة، وتتولى تصميم خطط خاصة بكل بلد، وتقدم الخبرة، وتركز الاهتمام على أولويات سيادة القانون في البلدان الأكثر حاجة إلى المساعدة، وتؤدي بالتالي دوراً مهماً في جهود منع حدوث النزاعات وفي حفظ السلام. وفي العراق وتايلند، اضطلعت المفوضية بمراقبة محاكمات وتحقيقات شملت محاكمات مدافعين عن حقوق الإنسان وناشطين سياسيين، من أجل تقييم مدى الامتثال لضمانات المحاكمة العادلة. وتدعم المفوضية الإصلاحات التشريعية الرامية إلى ضمان امتثال أعضاء الجهاز القضائي وموظفي إنفاذ القانون لقانون حقوق الإنسان.

(10) انظر الرابط https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/259832020_OHCHR_input.pdf.

5- تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان

47- تفضلت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الحاصلة على المركز "ألف"، والذي يشير إلى الامتثال الكامل لمبادئ باريس، بدور هام في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 17/39، نظمت المفوضية مشاوراً في فترة ما بين الدورات بشأن تجارب وممارسات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العمل على دعم إيجاد وإدامة مجتمعات شاملة للجميع وتنفيذ خطة عام 2030 (انظر A/HRC/41/30).

48- وقدمت المفوضية المساعدة التقنية لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وبما أن المؤشر 16-أ من أهداف التنمية المستدامة يتمثل في وجود مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تمثل لمبادئ باريس بحلول عام 2030، باتت مشورة المفوضية تُلتمس بصورة متزايدة. ونتيجة لذلك، أجرت المفوضية في عام 2019 تقييمات لاحتياجات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الفلبين وطاجيكستان من أجل مشاريع التعاون التقني. وقدمت المفوضية أيضاً المشورة القانونية إلى الإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان وبربادوس وبوتسوانا وجيبوتي والسودان وسويسرا والكويت والمملكة العربية السعودية وموزامبيق بشأن إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. وتفضلت المفوضية بمهام الأمانة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولجنته الفرعية المعنية بالاعتماد، وتقديم المساعدة الفنية والمالية إلى التحالف العالمي وشبكاته الإقليمية.

49- وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 17/34، نظمت المفوضية حلقة عمل بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك مناقشة مواضيعية بشأن دور الترتيبات الإقليمية في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وفي تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان. وعملاً بالقرار نفسه، وضع برنامج مدته ثمانية أسابيع لموظفي الآليات الإقليمية لاكتساب الخبرة في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتلقى الموظفون الزائرون معلومات وافية عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان والآليات.

6- إنشاء وتعزيز آليات وطنية للإبلاغ بشأن التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتابعتها

50- تعمل الدول الأعضاء بصورة متزايدة على إنشاء أو تعزيز آلياتها الوطنية للإبلاغ بشأن التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتابعتها وتبادل الخبرات ذات الصلة، مما يؤدي إلى إنشاء هذه الآليات رسمياً وتخفيض عدد التقارير التي لم تقدم إلى هيئات المعاهدات؛ وتحسين فهم الحاجة إلى التشاور مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني؛ ووضع خطط لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان ومؤشرات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وتستكشف البلدان استخدام بيانات حقوق الإنسان للإبلاغ عن مدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة⁽¹¹⁾. وأقر المجلس بأهمية هذا العمل في قراره 30/42، الذي طلب فيه إلى المفوضية تنظيم خمس مشاورات إقليمية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة المتصلة بإنشاء وتطوير آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. ووُضعت قاعدة بيانات لتتبع التوصيات الوطنية بغية تزويد الدول بأداة للمساعدة على تجميع التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتجميعها وتحديد أولوياتها وتتبع تنفيذها. وأنشأت المفوضية قاعدة البيانات العامة هذه استناداً إلى الدعم الذي قدمته من قبل بشأن تطوير

(11) على النحو الذي شجع عليه مجلس حقوق الإنسان في قراره 29/36.

قواعد بيانات وطنية في باراغواي وساموا وأوغندا. ويمكن للدول أن تُعدّل قاعدة بيانات تتبع التوصيات الوطنية لدعم تقديم التقارير الوطنية داخلياً وخارجياً، بالنسبة للآليات العالمية والإقليمية والاستعراضات الوطنية الطوعية. وفي عام 2019، أطلقت المفوضية قاعدة البيانات في ستة بلدان رائدة هي بوتسوانا والجبل الأسود وموريشيوس والمملكة العربية السعودية وسيراليون ودولة فلسطين. وتلقى أكثر من 30 بلداً إحاطات وطلبت الوصول إلى قاعدة البيانات أو تنظر في الاستفادة منها. ويوفر فريق الأصدقاء المعني بالآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، الذي يضم 28 دولة بقيادة البرتغال، منبراً غير رسمي لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والإبلاغ والأثر.

7- تمكين المشاركة العامة وإتاحة حيز مدني وبيئة آمنة للمجتمع المدني

51- "يكون المجتمع أقوى وأكثر مرونة عندما يمكن للمرأة والرجل أن يلعبا دوراً هادفاً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يسهما في صنع السياسات التي تؤثر على حياتهما، بما في ذلك عن طريق الحصول على المعلومات، والدخول في حوار، والتعبير عن الاختلاف في الرأي، والاشتراك في التعبير عن آرائهما. ويشمل ذلك الحق في حرية الفكر والوجدان والدين" ("الاسمى التطلعات"، الصفحة 8). ومن المهم للتعاون الدولي الفعال وجود مجتمع مدني وتهيئة بيئة آمنة وتمكينية يمكنه أن يعمل فيها بحرية. ومشاركة الناس الحرة والنشطة والهادفة وإشراك المجتمعات المحلية في السياسات والخطط والمشاريع والقرارات التي تؤثر عليهم، بما في ذلك قدرتهم على معالجة المظالم الحقيقية، هي عناصر أساسية في التنمية المستدامة ومنع نشوب النزاعات. ويعني عدم ترك أحد خلف الركب الوصول إلى الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، ولا سيما إشراكها في وضع السياسات التي تؤثر عليها. وتنفيذ المبادئ التوجيهية للدول بشأن الأعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة من شأنه أن يساعد على تعزيز المشاركة العامة الفعالة على جميع المستويات.

52- ودعمت المفوضية الحيز المدني من خلال تعاونها التقني. وعُلّقت المفوضية على القوانين والسياسات التي تؤدي إلى توسيع الحيز المدني أو تقييده، وعلى تصدي الدول للاحتجاجات، بما في ذلك في غواتيمالا والسودان ونيكاراغوا. وفي إثيوبيا وأوغندا وأفغانستان وتيمور - ليشتي وغينيا - بيساو والكاميرون ولبنان وليبيريا والمكسيك وموريتانيا وهندوراس، عززت المفوضية قدرة البرلمانيين والمجتمع المدني، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وجرى أيضاً تناول أعمال التخويف والانتقام بسبب التعاون مع المفوضية.

8- صناديق التبرعات والتعاون التقني

53- البرامج التي تنفذها مفوضية حقوق الإنسان من خلال صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان تستفيد من مشورة مجلس الأمناء. ويقدم رئيس مجلس الأمناء، الذي يعمل أيضاً بوصفه مجلس صندوق التبرعات للمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، تقاريره إلى مجلس حقوق الإنسان. ويهدف صندوق التبرعات إلى تقديم دعم مالي للتعاون التقني تعزيزاً للمؤسسات الوطنية والإقليمية والأطر القانونية والهيكل الأساسية التي من شأنها أن تؤثر تأثيراً إيجابياً طويل الأجل في تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأبرز الرئيس في تقريره الأخير (A/HRC/43/68) الأثر العميق للفساد على التمتع بحقوق الإنسان، وأشار إلى أن الفساد يدرج بصورة متزايدة في مبادرات التدريب وبناء القدرات والحوارات المتعلقة بالسياسات. ورحب الرئيس بمشاركة المفوضية مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وبالجهد الذي تبذله المفوضية لتعزيز خبرتها

في مجال التصدي للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان وتحسين آلياتها ومنهجياتها في مجال التوعية والاتصالات، بما في ذلك أدواتها على الإنترنت.

54- وقدم صندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل الدعم لأكثر من 110 من الدول النامية وأقل البلدان نمواً من أجل مشاركتها في العملية منذ إنشائها. وفي عام 2019، تلقت 26 دولة و31 مندوباً مساعدة للمشاركة في دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل أو المجلس. وعلاوة على ذلك، ساهمت في الصندوق منظمة حكومية دولية واحدة هي المنظمة الدولية للفرانكفونية.

55- ويقدم صندوق التبرعات للمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل الدعم إلى الدول في تنفيذ التوصيات المبنية عن الاستعراض، حتى يكون الدعم الذي تقدمه في مجال المتابعة أكثر استباقية ومنهجية وتركيزاً على تحقيق النتائج. وفي عام 2019، دعم الصندوق 15 مشروعاً في 15 بلداً وساهم في حلقة عمل إقليمية في بنما، نُظمت بالشراكة مع مكتب تنسيق التنمية، والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنسق المقيم. وحضر حلقة العمل نحو 70 ممثلاً من 17 بلداً ناطقاً بالإسبانية والعديد من أصحاب المصلحة، مما أتاح تبادل الممارسات الجيدة.

56- ويهدف الصندوق الاستئماني للمساعدة التقنية الطوعية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان إلى تعزيز القدرة المؤسسية على دعم المشاركة الفعالة والمستنيرة لوفود هذه البلدان في أعمال المجلس⁽¹²⁾. وقدمت المفوضية الدعم، بما في ذلك من خلال التدريب والمساعدة على السفر. وحتى الآن، قدم الصندوق الدعم إلى 132 مندوباً وزمياً من 72 بلداً من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

57- وأكدت اللجنة الاستشارية للجنة المعنية بحقوق الإنسان، في دراستها عن دور المساعدة التقنية وبناء القدرات في تعزيز التعاون المفيد للجميع في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/HRC/43/31 و Corr.1)، أنه يجب على الدول الأعضاء أن تولي الاعتبار الكامل لمبادئ السيادة وعدم التدخل والمنفعة المتبادلة في التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. ولاحظت اللجنة الاستشارية أن الدول التي تقترح تقديم المساعدة التقنية الثنائية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان إلى دول أخرى ينبغي ألا تفعل ذلك إلا بناء على طلب الدول المعنية، وأن تسعى إلى الاحترام الكامل للدولة الطالبة. وينبغي للدول المقترحة أن تتجنب ممارسة أي ضغط لضمان التعاون.

باء- منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

1- الاستعراض الدوري الشامل

58- أدرجت آلية الاستعراض الدوري الشامل التعاون بين الدول والمساعدة الإنمائية كموضوع في تقاريرها.

59- وتشمل التطورات الأخيرة الممارسة الجيدة الناشئة المتمثلة في تقديم تقارير منتصف المدة. فعلى سبيل المثال، توج التعاون بين اللجنة المختصة المشتركة بين الوزارات في سيراليون ومفوضية حقوق الإنسان بتقديم تقرير منتصف المدة في تموز/يوليه 2019، تحضيراً للاستعراض المقرر إجراؤه في كانون الثاني/يناير 2021.

(12) انظر الرابط: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Democracy/Pages/Session1.aspx.

60- وقدم صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل الدعم لمشروع متابعة في منغوليا، شمل إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب. ونُفذ المشروع بالتعاون مع المفوضية، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والحكومة، بما في ذلك البرلمان، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية. وبناء على ذلك، اعتمد البرلمان القانون المنقح المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الذي يحدد اللجنة بوصفها الآلية الوطنية لمنع التعذيب.

2- هيئات المعاهدات

61- أوصت عدة هيئات منشأة بموجب معاهدات بأن تحسن الدول تعاونها الدولي في مجالات محددة، مثل حالات الاختفاء القسري والاتجار بالأشخاص والعمال المهاجرين. وأوصت اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين إكوادور بزيادة تعاونها الدولي والإقليمي والثنائي في الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص (CMW/C/ECU/CO/3، الفقرة 47(ز)). ودعت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بربادوس إلى مواصلة تعاونها مع الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (CEDAW/C/BRB/CO/5-8، الفقرة 54).

62- وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تواصل فانواتو تعزيز تعاونها مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وأن تستكشف سبل زيادة التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من الكيانات التابعة للأمم المتحدة في سياق تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (CRC/C/OPAC/VUT/CO/1، الفقرة 18).

3- الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان

63- دأب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة على تعزيز التعاون في تنفيذ ولاياتهم وشددوا على أهمية دور التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. وعمل المكلفون بولايات مع مختلف أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية وعززوا التعاون فيما بينهم جميعاً. وعلى مدار العام، سعى المكلفون بولايات إلى توطيد التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع ووكالاتها وبرامجها وصناديقها، ومع الآليات الإقليمية، بما في ذلك عن طريق التوعية بولاياتهم والاضطلاع بأنشطة مشتركة ذات هدف عام هو ضمان أن تجدد حقوق الإنسان المكانة التي تستحقها. كما ساهم المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في إبراز منظور حقوق الإنسان في مختلف العمليات، مثل أهداف التنمية المستدامة والهجرة وتغير المناخ.

64- كما تناول المكلفون بولايات، من خلال تقاريرهم المواضيعية وتوصياتهم المقدمة بعد زيارتهم إلى البلدان، مسائل ذات أهمية بالنسبة للتعاون الدولي. وترد قائمة المواضيع التي تناولتها الإجراءات الخاصة، وتوصياتها إلى الدول وغيرها من أصحاب المصلحة والمعلومات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة التي يضطلع بها المكلفون بولايات في الوثيقتين A/HRC/43/64 و Add.1 و A/HRC/43/65. وعلى سبيل المثال، يقوم أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة بتقييم وتقديم توصيات ملموسة إلى الدول بشأن كيفية إدماج حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق معالجة هذه المسألة في تقاريرهم المواضيعية، وإصدار رسائل مفتوحة، والمشاركة في الاجتماعات، واثارة المسائل المتصلة بالأهداف خلال الزيارات القطرية. كما تناولوا في عدة تقارير مسائل شاملة مثل البيئة، ومنع نشوب النزاعات، والمسائل الإنسانية والمتعلقة بالهجرة.

خامساً- السبل الممكنة للتصدي للتحديات التي تواجه تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية، وفرص التغلب عليها

65- يقدم هذا التقرير في ظل جائحة كوفيد-19، وهي أزمة لم يسبق لها مثيل وتنطوي على آثار عميقة على حقوق الإنسان. ويصادف عام 2020 أيضاً الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية العامة 299/73)، والذكرى المئوية لعصبة الأمم. وتتيح هاتان المناسبتان السنويتان فرصة لتأكيد معنى عبارة "نحن الشعوب" في الوقت الراهن؛ وإعادة الالتزام القوي بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وإعادة تصور دور الأمم المتحدة بوصفها المناصرة للأفكار، والمحفزة على العمل، والقوة المحركة للحلول المتعددة الأطراف للمشاكل العالمية، بما في ذلك الأزمة الإنسانية الآخذة في الظهور بسبب جائحة كوفيد-19. ويتعين على الدول أن تؤكد من جديد التزامها بعالمية حقوق الإنسان، التي تشترك جميع الدول في إطارها، في جميع النظم السياسية والاقتصادية، في الالتزام باحترام حقوق الإنسان كافة - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية. ويجب على الدول في الوقت الراهن أن تعمل بصورة متضافرة أكثر من أي وقت مضى، من أجل إقامة نظام اجتماعي ودولي يميّز الجميع، في كل مكان، من العيش بمنأى عن العوز والخوف.

66- وتواصل المفوضية استعراض وتكييف عملها من أجل الاستجابة على أفضل وجه للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الناشئة، بما في ذلك تزايد أوجه عدم المساواة، والنزعة القومية، وتغير المناخ، وتدهور البيئة، وتراجع تعددية الأطراف. والمفوضية ملتزمة بالاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها خطة عام 2030، ومن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتركيز الأمين العام على الوقاية ودعوته إلى العمل من أجل النهوض بجميع حقوق الإنسان للشعوب كافة. ويجب على الجميع أن يعملوا معاً من أجل الاستجابة لجميع جوانب هذه الدعوة، التي تكتسب طابعاً ملحاً جديداً في ظل جائحة كوفيد-19.

67- ومن الأسباب الجذرية لكثير من الاحتجاجات الضخمة التي شهدتها العالم مؤخراً، عدم المساواة في توزيع الدخل وفي التمتع بمنافع النمو الاقتصادي، وعدم الوصول إلى الخدمات الأساسية. كما أن هذه الثغرات تؤدي في الوقت الراهن إلى تفاقم أثر جائحة كوفيد-19. وعدم المساواة الاقتصادية هو المحرك للأزمات الاجتماعية. ومثلما ذكر الأمين العام في تقريره عن التضامن العالمي والمسؤولية المشتركة، تؤدي الجائحة إلى خلق أزمة إنسانية؛ وثمة حاجة إلى التركيز على البشر، ولا سيما الضعفاء والمهمشين. ومن بين الفئات الأكثر ضعفاً أولئك الذين يعيشون في فقر، والنساء، والشباب، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأقليات، والشعوب الأصلية، والعمال ذوو الأجور المتدنية، والنازحون، والمشردون، والمهاجرون، واللاجئون. وبينما تخوض البشرية جمعاء نضالاً من أجل حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة والصحة، فإن سلامة صحة سكان العالم كافة لا تقاس إلا بقوة أضعف نظام صحي. وهذا يؤكد الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل حماية جميع حقوق الإنسان للناس كافة.

68- ولا تزال حالة الطوارئ المناخية تشكل تحدياً عميقاً لبقاء الإنسان، وتهدد الملايين، حتى الذين لم يولدوا بعد، وتهدد بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يدعو إلى استجابات عالمية عاجلة تقوم على التضامن الدولي. وبموجب اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ينبغي للدول أن تعمل بصورة جماعية "على أساس الإنصاف، ووفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها". ويتطلب الإنصاف في الإجراءات المناخية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي،

أن تعود جهود التخفيف والتكيف بالفائدة على الناس في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية، والشعوب الأصلية وغيرها من الشعوب التي تعيش في أوضاع هشّة.

69- ويجب أن يستند التعاون التقني إلى عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة والانتقائية، وإلى الحياد والموضوعية. وينبغي أن ينخرط الناس فيه على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وأن يعزز العمل المتضامن من أجل تحقيق التضامن الدولي في سياق جائحة كوفيد-19. وتزيد هذه الجائحة من تفاقم أوجه عدم المساواة والضعف القائمة، بما في ذلك أوجه الضعف الهيكلية. إن التعاون العالمي المعزز من أجل تخفيف عبء الديون من شأنه أن يساعد على تعبئة الموارد لفائدة البلدان المثقلة بالديون في سبيل مكافحة الجائحة، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على نحو ما أكدّه الأمين العام في تقريره عن التضامن العالمي والمسؤولية المشتركة "الديون وكوفيد-19: استجابة عالمية متضامنة"⁽¹³⁾. وسيساعد التعاون الدولي على تقاسم منافع التقدم العلمي والتكنولوجي مع البلدان النامية من أجل إنقاذ الأرواح. ويؤكد تقرير الأمم المتحدة المعنون "كوفيد-19 وحقوق الإنسان: الجميع معنيون بهذا الأمر" الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي واتخاذ خطوات لتوفير الرعاية الصحية الشاملة للجميع، والتعاون على إيجاد لقاح وعلاج للجائحة، وتسريع تجارة ونقل اللوازم والمعدات الطبية الأساسية، بما في ذلك معدات الحماية الشخصية للعاملين في الرعاية الصحية وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية، ومعالجة قضايا الملكية الفكرية، لضمان أن تكون علاجات كوفيد-19 متاحة وبأسعار معقولة للجميع⁽¹⁴⁾.

70- وتبدأ حقوق الإنسان "في أماكن صغيرة على مقربة من المنزل"⁽¹⁵⁾. إن الاستماع إلى الناس من جميع مناحي الحياة في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم الشباب، والعمل معهم والوصول إلى العمل المتضامن من جانب المواطنين وتوطيده، يمكن أن يعزز إحراز تقدم في هذا الشأن. ويعطي العمل على الصعيد القطري معنى لفكرة التعاون الدولي من أجل حقوق الإنسان مع ما يترتب على ذلك من آثار إيجابية على الحياة والعمل وسبل العيش. وفي سياق التعافي من جائحة كوفيد-19 والحاجة إلى إعادة البناء على نحو أفضل، تقف المفوضية على أهبة الاستعداد لتقديم المشورة القائمة على حقوق الإنسان، مثل المشورة المتعلقة بالضرائب التصاعديّة، بما في ذلك التدابير ذات الصلة بالثروة، وتقييم أثر السياسات الاقتصادية على حقوق الإنسان، بما في ذلك تدابير التجارة والتشفيف، والتدفقات المالية غير المشروعة، وتحليل الميزانية القائمة على حقوق الإنسان، مما سيساعد على معالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية. ويدعو التقرير المعنون "إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19" إلى اتخاذ تدابير عاجلة تهدف إلى حماية الناس والكوكب؛ والحفاظ على المكاسب التي تحققت فيما يتعلق بجميع أهداف التنمية المستدامة؛ وضمان المساواة؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة والتعاون؛ وزيادة التضامن، بما في ذلك بين الأجيال؛ وجعل صوت الناس وحقوقهم في موقع الصدارة⁽¹⁶⁾.

71- إن جائحة كوفيد-19 هي تذكير صريح بتربطنا وبضرورة العمل الجماعي العاجل. وهي تدعو إلى التضامن الإنساني والاجتماعي والدولي والمشارك بين الأجيال وإلى تقاسم المسؤولية، وإلى

(13) انظر الرابط www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_human_rights_and_covid_23_april_2020.pdf.

(14) انظر الرابط www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_human_rights_and_covid_23_april_2020.pdf.

(15) انظر الرابط www.amnesty.org.uk/universal-declaration-human-rights-UDHR.

(16) انظر الرابط www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_framework_report_on_covid-19.pdf.

اتخاذ تدابير على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني. ومثلما أبرز الأمين العام في دعوته إلى اتخاذ إجراءات، يجب أن تكون حقوق الإنسان في صميم العمل الجماعي، وفي أي استجابة فعالة للالتزامات وحالات الطوارئ:

ونحن أمام مفارقة رهيبة. فالتحديات العالمية مترابطة بشكل أكبر من أي وقت مضى، ولكن استجاباتنا مجزأة بصورة أكبر ... ومع ذلك، فإن العمل الجماعي هو الحل الوحيد للالتزامات المتعددة التي تواجهها البشرية. ويجب أن تكون جماعية حقاً - فهي لم تعد من اختصاص الدول والمنظمات الدولية وحدها، بل أيضاً من اختصاص الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص التي لها دور تؤديه في إيجاد حلول لمشاكلنا المشتركة. ويجب أن تكون تعددية الأطراف أقوى وأكثر شمولاً وترابطاً وأن يكون محورها حقوق الإنسان. ويجب أن تكون مؤسساتنا المعنية بحقوق الإنسان في صميم هذا العمل الجماعي، فالالتزامات التي تعهدنا بها بالفعل في مجال حقوق الإنسان تمثل جذوة الأمل في عالمنا المعقد. وتضطلع مفوضية حقوق الإنسان بدور أساسي في جميع عناصر هذه الدعوة إلى اتخاذ إجراءات، ولكننا نتقاسم جميعاً المسؤولية عن النهوض بثقافة احترام حقوق الإنسان كافة ("أسمى التطلعات"، صفحة 11).

وفي ظل ما تتسم به البشرية من تنوع وتباين، تشكل الحياة والقيم البشرية المشتركة مصدراً للوحدة، من أجل وضع عقد اجتماعي بين جميع البشر.